المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الآثار السلبية لظاهرة الفساد وانعكاسها على الوحدة الوطنية في العراق
اسم الكاتب: حسن حسين كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2278
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الآثار السلبية لظاهرة الفساد وانعكاسها على الوحدة الوطنية في العراق

حسن حسين كاظم(*)

المقدمة:-

يشهدالعراق من الظواهر الغريبة كالأزمات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية التي تتباين في أشكالها،وأحجامها ولعل من أكثرها تأثيراً بعد الإرهاب هي ظاهرة الفساد، وبكل أنواعه الإداري والمالي، والسياسي، والقضائي.

إن الفساد يمثل تحدياً خطيراً في وجه التنمية لأن ممارسيهيستخدموا أساليب متقدمة في ظل تطورات تقنية المعلومات، وهيمنة القطاعات الاقتصاديات الخدمية، ورفع حواجز الحماية التجارية أمام تدفقات الاستثمارات، والخدمات المالية فسرعة، وانتشار الاتصالات الإلكترونية سهل انجاز الأعمال غير المشروعة،وأصبح من السهولة التلاعب بالأسواق المالية العالمية التي تسبب في أزمات مالية عنيفة للدول، والشركات، والبنوك في مختلف بلدان العالم إماعلى الصعيد السياسي فالفساد يقوضا الديمقراطية عن طريق تزوير الانتخابات من خلال التلاعب بالتمثيل النيابي ويغيرمسارالحكومة وتشويه مسارها.

إما على مستوى الهيئات التشريعية فقد سيست في بعض جوانبها وان الحيادية المطلوبة من السلطة التشريعية قد ابتعدت عن استقلاليتها في سن وتشريع القوانين مما ينعكس،ويقلل من المساءلة في عملية صنع القرار السياسي.

أما الفساد القضائي فإنه يعرض سيادة القانون للخطر وفساد الإدارة العامة الذي ينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات.

فالسلطة القضائية تحمي تطبيقاتها، وتحافظ عليها من الخرق، والتجاوز، ومحاسبة المتمردين، والخارجين عليها.

(*)مدرس / كلية التربية ابن الهيثم/جامعة بغداد.

أي بمعنى أوسع ينخر الفساد في القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها، فيسيسها لصالح المفسدين،وتصبح المناصب الحكومية في ظل الفساد تباع وتشترى.

كما يؤدي (الفساد) إلتقويض شرعية الحكومية وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع،وقيم التسامح والثقة.

أن الفساد يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وعمليات التهريب إلا أنه لا يقتصر على هذه النشاطات حسب إنما يحمي مرتكبي الجرائم الأخرى.

قد تختلف ماهية الفساد من بلد لآخر، ومن سلطة قضائية لأخرى ربما تعد قانونية في بلد ما،وقد تكونغير ذلكفي آخر.

وربما تكون لقوات الشرطة،أو الادعاء العام في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات، و الفساد.

ولعل إن تتحول الممارسات التي تعد فساداً سياسياً في بعض البلدان إلى ممارسات مشروعة، وقانونية في البلدان الأخرى التي توجد فيها جماعات مصالح قوية تلبية لرغبة هذه الجماعات الرسمية.

والفساد السياسي هو الأخر يعد من اخطر أنواع الفساد لأنه يشكل تهديدا للديمقراطية وحكم القانون، وتحديدالبلد انتقالي مثل العراق، حيث يقوض المساءلة المالية ويعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية ويعيق الأداء الاقتصادي ويقلل الثقة بالنظامين القانوني والقضائي.

المجتمع تعمل على وضع الحلول اللازمة لتخطي محنة الفساد الذي استشرى في مفاصل الدولة، وللنهوض بها لتحقيق طموحات أبنائها بمصداقية بعيدا عن المزايدات السياسية اللاواعية.

وتتلخص مشكلة البحث في طبيعة العلاقة بين مكونات الفساد في العراق، مع استمرار أو بقاء خلل نوعية العلاقة بين السلطة– المجتمع، فتاريخ العراق يشير الى

ان العلاقة بين السلطة والمجتمع كانت قائمة على شيوع حالة الانهدام المزمن في إذكاء حالات التصدع التي آذت الفرد، والمجتمع مما اضعف أداء الدولة التي دبت فيها ظواهر الفساد في مختلف مفاصلها.

وهناك ترتيبات صيغت بشكل علاقة طردية بين الفساد كمتغير يشكل عملية اختراق للوحدة الوطنية أي كلما أوغل من يمارس الفساد(حكومات أو إفراد أو جماعات) فسادا زاد من تمزق الوحدة الوطنية بمعنى أكثر وضوحا إذ ما جعلت مقدرات الدولة تحت تصرف جماعة سياسية، اجتماعية، دينية فاسدة فإنها تسعى لإقصاءباقي المكونات المجتمعية وتحرمها من حقوقها السياسية مما يدفع بالجماعات الأكثر تضررا إلى شق الصف الوطني دفاعا عن وجودها المتعارض مع الجماعات المتسلطة،وبالتالي يؤدي إلى الفرقة، والتناحر.

واستخدم منهج التحليل النظميبشكل أساسي للمفاضلة بين سمات الفساد، والفساد السياسي لإبراز التأثيرات السلبية التي تنعكس على واقع العراق كذلك استخدام المنهج الوصفي، الاستدلالي للوصول إلى الحالة المثلى لشكل النظام السياسي العراقي الذي يتخطى حالات الفساد المستشرية في هيكلية النظام.

والمبرهنة على ما تفرضه الدراسة جاءت جوابا على الأسئلة الأساسية لهيكلية البحث وهي:-

ما هو الفساد؟ وما هي دلالاته؟؟وما هي انعكاساته على الوحدة الوطنية؟هل الفساد نظرية أم سلوك غير أخلاقي؟

المبحث الأول:- مفهوم الفساد

المبحث الثاني:-الفساد السياسي وأسبابه.

المبحث الثالث:-تأثير الفساد في مقومات الوحدة الوطنية للمجتمع.

المبحث الأول

مفهوم الفساد

يشكل الفساد ظاهرة خطيرة تهدد امن، واستقرار المجتمعات، رغم عدم وجود حدود فاصلة بين مسمياته عدا اختلاف وجهات نظر الكتاب، والأكاديميين.

ان الفساد بكل أنواعه الإداري، المالي، القضائي،السياسي،الأخلاقيأمسى تحديا كبيرا،وبات قاسما مشتركا بين من هم في الحكم ومعارضوهم وبينمن في داخل العملية السياسية ومن يسعى لتقويضها، وان آفة الأنواع تأثيرا هي ظاهرة الفساد السياسي.

الدراسة تتمحور في إشكاليات ما تفرزه الانعكاسات السلبية، والأضرار البالغة على الحياة الإنسانية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية.

من السهل التعرف على أنواع الفساد لكن من الصعب إن نجدتعريفامحددالمفهوم الفساد ربما تتعدد،وقد تختلف المفاهيم من شخص لأخر، ولعل هذا التباين يعزى:

١. لعدم اتفاق الباحثين على أي نوع من أنواع السلوك الذي يعول عليه ليصبح مفهوما عاماتشترك فيه باقي الأنواع،وينبغي إدراجه، أو استبعاده،أو اعتماده كمفهوم يعمم،وينطبق على باقي مفاهيم الفساد.
٢. لاختلاف ثقافة البلدان بعضها عن الآخر، ولاختلاف القوانين، والأعراف الاجتماعية التي تسمح بممارساتتصرفات معينة تعد فاسدة في نظر الآخرين.

إنظاهرة الفسادليست وليدة اليوم ولا مرتبطة بزمان أو مكان أنها قديمة بقدم الإنسان،وقد سعى جاهدا للحد من استشرائها لإن الإنسان يعد كائنا اجتماعيا سياسيا يحتاج إلى نظام سياسي سليم ينظم علاقته الاجتماعية السياسية بعيدا عن مظاهر الفساد،ولأن السياسة تشكل الجزء الأكبر من محاولة الإنسان المستمرة لفهم نفسه وبيئته أولا،وعلاقاته بالآخرين،وكيفية التعامل معهم ثانيا.

فالسياسة الرشيدة، والصالحة ضرورة ملحة للإنسان، والمجتمع،ولمعرفة الغايات التي أنشئت لأجلها الدولة بمؤسساتها،وأجهزتها عبر مهامها التي تؤديها من عدالة اجتماعية،وتوزيع عادل للثروات كذلك عدم استحواذها التسلطي،واستغلال المجتمع.

وقبل الولوج في مفهوم الفساد كداء يظهر لأسباب وراثية (كالفقر، وتجارة، وتعاطي المخدرات) أوعن طريق العدوى (كغسيل الأموال،والتهريب) وبهذا فانه سيبقى منتشرا في جسم المجتمعولابد من معرفة معاني الفساد عموما إضافة لأنواعه كي يسهل استئصاله، وعلاجه خاصة الفساد السياسي لأنه أكثر تأثيرا في عموم مفاصل الأنظمة السياسية للدول.

اولا– الفساد في اللغة العربية :–

فسد، يفسد ويفسد ضد استصلح فقيل: فسد الشيء بطل واضمحل، ويكون بمعنى تغير، ومن الأول عند الأكثر كقوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) سورة الأنبياء الاية٢٢. وتفاسدوا : قطعوا الأرحام وتدابروا،والفساد: أخذ المال ظلما بغير حق. ويقال : أفسد المال يفسده إفسادا وفسادا[١].

ثانيا:ما في اللغة الانجليزية كلمة

(Corruption)

تعني الفساد، و تشير إلى الاعوجاج في السلوك،وهي مرادفة لكلمة – (Dishonors)وتعني العار والخزي والشَنَار[٢].

ثالثا– الفساد في التاريخ:–

الشواهد التاريخية كثيرة نذكر أهم حادثتان مشهورتان قبل الإسلام هي حربالفساد[٣] وهي معروفة عند العرب وكانت سابقة لم يألفها العرب في حينها لبشاعة ما قام به مرتكبوها من جرم.

وحرب أخرى فيها فساد واضح هي حرب الفجار التي حدثت في الأشهر الحرم حيث تعتبرها قريش حربا عادلةلحماية قدسية الأشهر الحرم، وعن مكانة الأرض الحرام وفقا لتعاليم دين نبي الله إبراهيم[٤] وبقت هذه الشعيرة مصانة عند أصحاب

---

(١) محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي– تاج العروس–دار الفكر للطباعة والنشر– بيروت–المجلد٥ – ١٩٩٤. ص١٦٤

(٢) د. منير البعلبكي – قاموس المورد – دار العلم للملايين – بيروت – لسنة – ٢٠٠٠

(٣) (حرب الفساد حدثت بين بني شك، وغوث من قبيلة طي العربية،وسميت بذلك لأن بني شك خصفوا نعالهم بآذان قتلى،واسري بني غوث، وبني غوث شربوا الشراب بأقحاف قتلى بني شك) تاج العروس مصدر ساق ذكره، ص ١٦٥.

الجاهلية لمنافعها الكثيرة بمعنى إن في الأشهر الحرم (ذي القعدة،ذي الحجة،محرم، رجب) يحرم فيها القتال فكان الرجل يقابل قاتل أبيه آو آخيه ولا يحاول قتله[٤]، وجاء الإسلام وأقر هذه المكانة الموروثة من دين نبي الله إبراهيم(ع) بقوله(إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهر في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم) سورة التوبة الاية[٣٦] لكن حدث إن قام احدهم باختراق قدسية هذه الشعيرة مما نتج عنها حرب الفجار[٥] التي استمرت أربع أعوام طاحنه يقال أنالنبي(ص) شاركفيهابنفسهوكانعمره أنذاك يتراوح بين الخامسة عشر أو التاسعة عشر، وحدثت بين قريش وبعض القبائل العربية[٦].

رابعا–الفساد في الجانب الديني:–

قد ذكر في كتاب الله العزيز في مواطن كثيرة نذكر سبعة منها:

(٤) الحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي–البداية والنهاية– الجزء الثاني–بيروت– لسنة١٩٨٨ص٣٥٣

(٥) الحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي– البداية والنهاية –الجزء الأول– بيروت– لسنة١٩٨٨ص٢٩٠.

(٦)أسباب حرب الفجار(أن «النعمان بن المنذر» ملك الحيرة كان يبعث إلى سوق «عكاظ» في كل عام بضاعة في جوار رجل شريف من أشراف العرب كي يبتاعا له هناك، ويشتري بثمنها من أقمشة «الطائف» الجميلة المزركشة ممّا يحتاجها، فأجارها «عروة الرجال الهوا زني» في تلك السنة، ولكن «البراض بن قيس الكناني» انزعج لمبادرة «عروة» إلى ذلك، فشكاه عند «النعمان بن المنذر» ولم يجد اعتراضه وشكواه نفعا، فحسد على «عروة» حسداً شديداً، فتربّصه حتى غدره أثناء الطريق، وبذلك لطّخ يده==بدم هوا زني. وكانت قريش يوم ذاك حليف كنانة، وقد اتفق وقوعُ هذا الأمر يوم كانت العرب مشغولة بالكسب والتجارة في سوق عكاظ، فأخبر رجل قريشاً بمقتل الهوا زني على يد الكناني، ولهذا عرفت قريش وحليفتها بنو كنانة بالأمر قبل هوازن، وأسرعوا في الخروج من «عكاظ» وتوجهوا نحو الحرم (والحرم هو أربعة فراسخ من كل جانب من مكة، وكانت العرب تحرّم القتال في هذه المنطقة) ولكن هوازن علمت بذلك فلاحقت قريشاً وحليفتها فوراً، وادركتهم قبل الدخول في الحرم فوقع بينهم قتال، ولما جنّ الليل كفّوا عن الحرب فاغتنمت «قريش» وحليفتُها فرصة الليل، وواصلت حركتها باتجاه الحرم المكي وبذلك نجت من خطر العدو. ومنذ ذلك اليوم كانت تخرج قريش وحليفتها من الحرم بين الفينة والأخرى وتقاتل هوازن، وقد شارك النبي – صلّى اللّه عليه وآله في بعض تلك الأيام مع أعمامه على النحو الذي مرّ بيانه. وقد استمر الأمر على هذه الحال مدة أربع سنوات، حتى إن وُضعَت نهايته)للمزيد ينظر كتاب الكامل في التاريخ_ للعلامة الشيخ عز الدين أبو الحسن علي ابن آبي الكرم المعروف بابن الأثير–المجلد الأول– دار الصادر للطباعة والنشر–بيروت– لسنة ١٩٦٥م –ص٣٥٨.

١. جاء بمعنى الهلاك (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَايُحِبُّ الْفَسَادَ) البقرة:أية[٢٠٥]

٢. جاء بمعنى الترف على حساب الاخرين او الظلم (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْقَبْلِكُمْأُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَاأُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ)هود اية[١١٦]

٣. جاء بمعنى اشاعة الرذيلة (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَاأَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) القصص:أية [٧٧]

٤. بمعنى احلال الحرام محل الحلال(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) الروم : أية[٤١]

٥. بمعنى التكبر والحكم بهوى النفس(وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ)غافر: أية[٢٦]

٦. بمعنى تشجيع الاعمال المنكرة (فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ)الفجر:آية[٤١]

٧. (قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء)البقرة: آية[٣٠]، ومعنى ذلك بأن الأرض كان يسودها الأمان والاطمئنان.

خامسا– الفساد كظاهرة غير أخلاقية أو ظاهرة الفساد الأخلاقي:

إن مفهوم الأخلاق له دلائل عدة تختلف من مجتمع لأخر،وحسب فلسفة كل مجتمع، عاداته، قيمهالتي تميزه عن غيره من المجتمعات.

ما هو أخلاقي لمجتمع معين قد يشكل عيبا لدى شعوب مجتمعات أخرى مثال على ذلك ظاهرة الزنا تعد في المجتمعات الإسلامية من كبائر الإثم، وهو محرم قطعا.

إما في المجتمعات غير الإسلاميةفإنها تبيحه،وتعده حرية شخصية لن يرفضها المجتمع،ولا يمنعها القانون مادامت ضمن موافقة ممارسيها،ووفقا لمنظار الحرية الشخصية.

إن غياب القيم الأخلاقية في أي مجتمع،وطغيان المصالح الأنانية الضيقة قد يؤدي إلى هدر الحقوق،وتفكيك الروابط الاجتماعية مما يفضي إلعلاقة متدنية تسود المجتمع.

المحصلة من ذلك إن الأخلاق ما هي إلا ضمير الجماعة الموجه لسوك إفرادها.

من صور الفساد الأخلاقي التي ظهرت في مجتمعاتنا تلك التي تخدش الحياء، وتدعو للانحلال الأخلاقي، والتدني الاجتماعي هي تجارة، وتعاطي المخدرات، وهو جزءا مهما، وفاعلا في تدمير القيم الاجتماعية[٧].

توجد إشكال عدة للفساد الأخلاقي لم تكن موجودة في اغلب المجتمعات العربية،وخاصة شرائحه الريفية المحافظة على قيمها، وأصالتهاالتي ضمنت لها الالتزام بالتكافلالاجتماعي الموروث وفق العرف العشائري لكن البعض قد تنصل عنها نتيجة للعوز،أو الحروب التي طالت مناطقهم مما سببت في تلف مزارعهم، وبساتينهم، وكما يقال رب ضارة نافعة، وبدلا من البحث عن حل لمعضلتهم يتجه اغلبهم لزراعة الأفيون، والحشيش، والخشخاش– مواد تدخل ضمن تصنيع المخدرات – وهي زراعة محرمة قانوناإلا وفق شروط،وضوابط تضعها الدولة وتحت إشرافها، وان درت لهم أرباحا كثيرةإنما كانت على حساب قيمهم ومبادئهم، وقد أشاعت ظاهرة الإدمان في مناطقهم، وهو متغير يدفع باتجاه الانحطاط، والانحراف السلوكي[٨].

سادسا– الفساد الإداري والمالي:–

(٧) سارة علي– الفساد الأخلاقي في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق– موقع المسلم–نت –٤–٧–٢٠٠٨ http://www.almoslim.net/node/99418

(٨) سارة علي – الفساد الأخلاقي في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق –مصدر سبق ذكره

إن موضوع الفسادالإداريله مفاهيم عدة تختلف بتنوع المدارس الفلسفية التي تناولت موضوعه. وتعزى أسباب ذلك لاختلاف مشارب المدارس الفكرية حيث عرف الفساد الإداري بصورة عامة على انه التأثير غير المشروع في القرارات العامة[٩]

أخريرى الفسادالإداريبأنه (الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها، وبالقيم، والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص، ويعتبر الفساد الإداري مدخلاً لنواة الفساد المالي الذي ينتشر بسبب ضعف الرقابة الداخلية في مؤسساتنا الحكومية)[١٠].

إن الفساد الإداري يدلل على الانحرافات التنظيمية التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته مهام وظيفته والمتعلقة بالعمل، وأهمهاعدم احترام العمل الذي يقوم به ثم سرقة أوقاته، أو الامتناع عن أداء بعض ما كلف به ربما يرفضه بكليتهزيادة على الانحرافات السلوكية، والإدارية التي يرتكبها الموظف، والتي تخص سلوكه الشخصي أللا منضبط، وتصرفه غير المحافظ على كرامة الوظيفة ربما قيامه بعمل مخل بالحياء إثناء أوقات الدوام كتعاطيه المخدرات، أو التورط بجرائم تتعارض مع الأخلاق، والآداب العامة.

قد يشمل الفساد الإداري أيضا جميع الانحرافات المالية المتعلقة بسير العمل المنوط بالموظف كالمخالفات المتعلقة بتبديد المال العام في مشاريع وهمية، أو شبه وهمية،وربما يقوم الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه عن طريق الارتشاء، والكسب من عمليات التزوير،اوالمساعدة على تمريرها لقاء مبلغ من المال[١١].

---

(٩) Global Dynamic of Corruption , The Role of the United Nations-1 Helping Member State Build Integrity to Curb Corruption, U.N. , CICP-3 , Vienna, October 2002, p2

(١٠) يحي محمد الكستبان-الفساد الإداري من أين يبدأ وكيف ينتهي- صحيفة ٢٦ سبتمبر-العدد-١٢٠٦-٣٠-٦-٢٠٥م-ص٣٣

http://www. sep.net/news week article. php?lng=Arabic &sid=21127

(١١) أحمدبنعبدالرحمن الشميمري – مظاهرالانحرافالوظيفي – المملكة العربية السعودية- مجلةالتدريبوالتقنية ، عدد-٥٧-٢٠٠٤مص٢٨,٢٦

إن الفساد الإداري، والمالي هو أكبر معوق للتنمية بكل إشكالها لأنه يشجع على ممارسة ظاهرة النهب، والسلب للمال العام المخصص للاستثمار، أو عن طريق الصفقات الوهمية أو الصفقات المريبة، والتي تمرر في الخفاء لزمر الفساد، وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة دون تخطيط عن طريق خصخصتها، وبشكل واسع، وكبير.

مما تقدم يمكن القول إن الفساد الإداري نشاط سلبي داخل الأجهزة الإدارية للنظام السياسي في الدولة ربما يؤديالإبعادها عن أهدافها العامة المرسومة سلفا، وقد يسعى المفسدون في الدولة إلى ترجيح أهدافهم الخاصة فردية كانت أمجماعات محدده،أي بعبارة أخرى عملية استغلال المناصب الإدارية للحصول على منافع خاصة للمنتفع،وزمرته على حساب المصلحة العامة.

إما الفساد المالي ويسمى أيضا بالفساد المالي الاقتصادي ويشتمل على سرقة الأموال العامة، وفساد الصفقات التجارية، وعلى سبيل المثال لا الحصر فساد صفقات الأسلحة، والتلاعب بصفقات القروض الدولية[١٢].

وقدعرف البنك الدولي الفساد(بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص)[١٣] أما صندوق النقد الدولي (IMF) فيعرف الفساد من حيث أنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين[١٤].

المباشرة فهي الخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان يفترض الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها.

---

(١٢) د.نوح عز الدين عبد الرزاق احمد–الإعلام العراقي ومكافحة الفساد– المجلة السياسية والدولية –الجامعة المستنصرية– العدد١٨–بغداد–٢٠١١–ص٢٩٤

(١٣) عبد اللطيف الرعود الحوار المتمدن – المحور: المجتمع المدني –العدد: ٢٤٣٤ – ٢٠٠٨ / ١٠ / ١٤
htt://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid150040

(١٤) عبد اللطيف الرعود– الحوار المتمدن ––مصدر سبق ذكره

فالمبالغ التي تم تبديدها بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى نفقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد على أكثر من حجم المبالغ المستثمرة، وهذه الزيادة المضاعفة.

إن قبول التعامل بمنطق الارتشاء، واختلاس المال العام، أو محاباة الساعين إلى هدره، أو القيام بعمليات ابتزاز، أي قيام المسؤول السياسي شخصياً بالاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية، ويمكن إن يكون الابتزاز لأفراد المجتمع، والاحتيال على القانون وهو السبب الأكثر ضررا لتدهور الاقتصاد،والذي يقضي على كل إشكال التنمية.

إما التأثيرات الاقتصادية للفساد قد تتسبب في تدهور التنمية الاقتصادية وإحداث تشوهات و حالات عجز ضخمة، ويؤديانتشار الفساد في القطاع الخاص إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة الأسعار ويعني استمرار حالة الفقر وحرمان المواطن من الحصول على فرص العمل، وضعف تقديم الخدمات الاساسية[١٥].

ومهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه واحدة تؤدي إلى التدهور الاقتصادي للموارد المادية، والمالية للمجتمع، وآثار هذا التدهور إما إن تكون مباشرة متمثلة بهدر رأس المال المعد للاستثمار،او غيره.

سوفتخلق دخول أكثر،وتوسع في الناتج،وتوفر الاستثمارات الضرورية لإعادة الأعمار،رغم عدم تحقيقها إلا بعد فترة من الزمن قد تقصر،أو تطول ربما يمكن تقصيرها لأقرب الأجلين من خلال زيادة الإنتاج[١٦].

وإذا ما أخذ بنظر الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماريلمواجهة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث ان معدلات النمو

---

(١٥) د.كمال البصري–ضعف الاداء الاقتصادي: مسؤولية من؟٢التضخم ومعدل سعر الصرف ٠٨–٠٥–٢٠٠٩ص٣–مركز النور–http:// alnoor.se/extra/110.doc

(١٦) د.كمالالبصري–الخيار الاستراتيجيللاقتصادالعراقي ٢٠١١–٢٠١٤المعهد العراقيللإصلاحالاقتصادي–kamal@field.net٢٠١١/٣/٢٨

الاقتصادي تعتبر انعكاسا لمقدار الإنتاج المتدفق(التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها ذات الانعكاس[١٧].

وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة.

وبشكل عام يمكن احصاء بعض من هذه الأسباب كلاتي:

١. انتشار ظاهرتي الفقر والجهل وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة، ونقص المعرفة بالحقوق الفردية.
٢. عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وشمولية السلطة التنفيذية وبسط نفوذها على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى تدني مبدأ الرقابة المتبادلة،وأنضعف القضاء وعدم استقلاليته ونزاهته يعتبر سبباً تضامنياللفساد.
٣. تظهر جليا كل الفرص الممكنة لممارسة الفساد في اطواره الانتقالية خاصة، والفترات التي تشهد تحولاتسياسية واقتصادية واجتماعية عامة، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسساتي، وأطره القانونية التي قد توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.
٤. تدني الإرادة لدى قيادة النظام السياسي لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذه أية منالإجراءات الوقائية أو العقابية الواقعية بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها او بعض اطرافها في الفساد.
٥. تردي المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين وضعف او انعدام ادائها.

وبالإمكان معالجة ظواهر الفساد بطرائق عدة أهمهاخضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولون أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون

---

(١٧) ا.د يحيى غني النجار–الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي–خلاصة تقرير المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام– نسكويمن –بغداد–٢٠١٠/١/٣٠

قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مستواهم)ويكونوا خاضعين للمسائلة من قبل السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية[١٨].

إن تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمال من بيده سلطة إدارة الوظائف العامة ومدى النجاح في تنفيذها، سواء كان منتخبا، أو معينا، ويحق للمواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عنأعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع التعريف القانوني لوظائفهم ومهامهم(أي صلاحياتهم التي يقرها لهم القانون)، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من المجتمع[١٩].

غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

إن تحديد ما تقوم به المؤسسات(الحكومة) من جانب وان توضح علاقتها مع الموظفين من الجانب الأخر وتكون الإجراءات، والغايات، والأهداف الحكومية علنية.

ما ينطبق على أعمال الحكومة من تحديد ووضوح ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية، وهو ما تأكده شفافية العمل ضمن إطار القيم الاجتماعية التي تتعلق بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، ورغم التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية،وإن برنامج الشفافية،والنزاهة حين لا يعود يخدم هدفا عاما فإن القيود التي يفرضها تخلق فرصا للفساد والحل هنا هو الإلغاء وليس الإصلاح[٢٠].

---

(١٨) ساهر عبد الكاظم مهدي–الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة–دائرة المفتش العام –قسم التفتيش الإداري–العراق–٢٠١١ص١٠

(١٩) ساهر عبد الكاظم مهدي– الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة– مصدر سبق ذكره.ص١١

(٢٠) سوزان روز أكرمان، ترجمة فؤاد سروجي–الفساد والحكم– الأهلية للنشر– عمان– الأردن– ٢٠٠٣ص١٧٧

إن غياب ثوابت العمل المؤسسي في العراق جعل من الفساد آلية للوصول إلى المكانة السياسية، ومزاولة النشاط الاقتصاد مما أدى إلى تشوهات في داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة،وفيعموم البنية الاقتصادية[٢١].

هنالك اسباب خارجية للفساد ناتجة عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول اخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة، أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة او التعاقد على توريد بضائع منتهية الصلاحية او لا تنطبق عليها ابسط شروط المواصفات.

المبحث الثاني

الفساد السياسي وأسبابه

ظاهرة الفساد ما هي إلا نتاج مجموعة من المتغيرات ذات الترابط المحكم، والمتواصل الهادف إلى تدمير الذات البشرية، وتحطيم النفوس المجتمعية،وحسب ما أورده المبحث السابق(مفهوم الفساد) منها على سبيل المثال لا الحصر الفساد الأخلاقي الذي يجرد الإنسان عن أخلاقياته بصيغة تدريجية، حتى يصبح(الفساد) جزءا من كينونته عندهايتموريثه لمحيطة الاجتماعي،ويصير جزء من بنية المجتمع الثقافية.

والتحدي الكبير الذي تواجههاالأنظمة السياسية هو تلك الأخطاء التي ترتكبها نخبها السياسية بحق نفسها أولا، و برامجها الانتخابية الساعية للتطور الجمعي ثانيا،ومن الواضح إن طموحاتبعض هذهالزعامات كانت العقبة الأساسيةإمام تشكيل حكومةتعكس رغبات الناخبين[٢٢].

ان ظاهرة الفساد السياسي تعد من أخطر الظواهر التي تواجهها المنظومة الفكرية للنظام السياسي في الدولة لأسباب عدة:

([٢١]) د. احمد عمر الراوي–نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد أحادي الجانب– إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي–في٠علاء عكاب خلف محررا)–بيت الحكمة–بغداد–٢٠١١– ص٤٧٩

([٢٢]) د. ستار جبار علاوي–الانتخابات العامة وبناء الدولة في العراق – استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي–بيت الحكمة–بغداد٢٠١١–ص ٧٩

١. انها المسؤولة عن رسم السياسات العليا للمجتمع، والدولة.
٢. والتي تقوم بمهام عمليات صنع، واتخاذالقرارات الموضوعية للارتقاء بعملية بناء الدولة، وتنمية المجتمع.
٣. ولها الدور الاساسي،والساعي لترسيخ المفاهيم المؤسساتية المدنية مع تحديد آلياتها، ومعالمها،ومن الواضح إن القرارات مهما كبر، أو قل حجمها فهي ملزمة لكافة القوى والسلطات في البلد[٢٣].

إذاالأنظمة السياسية تمثل العقل المدبرلشؤونالدول في أدائها لوظائفها العامة فإذا ما فسد العقل أفضى ذلك إلى انكفاءعملمؤسسات الدولة،والمجتمع وإذا ما استمر هذا إلتدهور قد يؤدي إلى الإسراع في تغيير طباع الحكام، والمحكومين على حد سواء بعدها يفضي إلى انهيار القيم،والثوابت المجتمعية،وتسبب في ضياع الموروث الفكري،الحضاري للمجتمع والدولة، وعندهايصبح السعي لتحقيق المصالح الخاصة هو المحرك الأساسي لإفراد المجتمع – بما فيهم النخب السياسية[٢٤].

وعليهفإن أي تغيير في هيكلية(طباع الحكام)الأنظمة السياسية–الحكومات– يؤدي إلى إضافة قوانين أو تعديل شامل لها، وهي غالبا ما تعبر عن مصالح، أو برامج تلك الأنظمة فباستطاعتها إن تطوع تلك القوانين كيف ما تشاءلتحقق منافع ذاتية للنظام، والمقربين منه[٢٥][٤].

ويتجسد الفساد السياسي عبر عدة آليات منها المحسوبية والمحاباة والانتقائية في تطبيق القانون وتقديم الرابطة الشخصية أو العائلية أو الفئوية على عناصر الكفاءة والقابلية في التعيين أو توزيع الخدمات أو التعاقد، كما أنه

يأخذ أشكالا أكثر خطورة عندما يصل سوء استخدام السلطة إلى مرحلة تقديم مصلحة الدول أو الأطراف الخارجية على المصلحة الوطنية[٢٦].

([٢٣]) د. خضير عباس عطوان–نحو استراتيجية وطنية لبناء دولة العراق–في علاء عكاب (محررا)–ص١٧٨

([٢٤]) د. محمد حسن العيد روس – المشرق العربي المعاصر– دار الكتاب الحديث– الكويت–٢٠٠٠م–ص٥٣٣.

([٢٥]) محمد محمود ربيع و إسماعيل صبري مقلد–موسوعة العلوم السياسية–جامعة الكويت–لسنة–١٩٩٤م–ص٤

([٢٦]) جابر حبيب جابر–في الفساد السياسي–جريدة الشرق الأوسط– صفحة الرأي–العدد ١١٣٣١–لندن– ٢٠٠٩/١٠/٦

ويمكن إن تكون أسباب الفساد السياسي هي ذات العناصر التي عندما تتواجد ينمو،ويطغي منها:-

أولا- عناصر غايتها اضعاف، وتفكيك مؤسسات الدولة، وغياب التنسيق،والإدارة، وإمكانية المحاسبة فيها.

ثانيا- اختراق تلك المؤسسات من جهات،اوتناقضها أحيانا مع المصلحة العامة التي استوجبت وجود تلك المؤسسات.

ثالثا- غياب أو ضعف الثقافة المؤسساتية والبنى الاجتماعية الحديثة المواتية لها إي الضرورية لها.

رابعا-سيادة وهيمنة البنى التقليدية مع كل ما تتطلبمن تضامن عشائري أو مناطقي أو طائفي.

خامسا- شخصنة العمل السياسي والمؤسساتي.

كل هذه العناصر قد تسهل، وتحد من ضعف أداء أو كفاءة آليات الضبط والموازنة، لا سيما عندما يخترق الفساد السياسي تلك المؤسسات التي يفترض أن وجودها وفاعليتها شرط أساسي للحيلولة دون استمكانه، ويتم ذلك في ظل ضعف الشعور الوطني والهوية الوطنية وسهولة انقياد السياسيين لخدمة مصالح قوى وجهات خارجية دون امتلاك حصانة لمقاومة إغراء تلك الجهات[٢٧].

إذا ما نظرنا إلى هذه المعطيات سيكون بإمكاننا القول بسهولة إن النظام السياسي العراقي يخضع إلى حد كبير لحالة من استشراء الفساد السياسي الذي قاد إلى إضعاف فاعلية الدولة وكفاءة أجهزتها في التصدي إلى الإشكاليات القادمة (الإرهاب والتآمر الإقليمي) كما وفرعناصر إضافية لإعاقة التنمية والإصلاح والتطوير بفعل تحويل بعض المؤسسات التشريعية، او التنفيذية،او القضائية إلى أجهزته لإعاقة الدولة من داخلها وإلى كبح أي خطوات للتغيير الجاد أو لإعادة بناء المؤسسات على أسس سليمة تؤدي إلى محاصرة ظاهرة الفساد السياسي وإضعاف قابليته على التخريب.

([٢٧]) جابر حبيب جابر جريدة الشرق الأوسط- صفحة الرأي مصدر سبق ذكره

لقد أصبح العراق مجتمعا مريضا يدب الفساد في اوصاله بشكل مقلق نتيجة لمتغيرات عدة منها فوضوية الاحتلال، والأجندات الإقليمية، والدولية[٢٨] إضافة إلى المحاصصة الحزبية التي هي إحدى أوجه الفساد السياسي سيما حين تتجلى في أكثر حالاتها تطرفا كتلك المتمثلة باستغلال المنصب الوظيفي لرفد المصالح الحزبية– ماديا من المال العام– على حساب المصلحة العامة أو لإعاقة ومقاومة مشاريع من شأنها التخفيف من معاناة المواطنين وتفعيل أداء المؤسسات وإنهاء العمل (بوصفة) الديمقراطية التوافقيةكونها ناتجة عن دستور افتراضي،وهو يعني غياب تأسيس دولة القانون والمواطنة[٢٩].

وبالمثل فإن الشخصنة المفرطة للمنصب السياسي هي جزء من تراث الدولة العراقية وأحد أهم عوامل فشلها لأنها تقترن بإضعاف البنية المؤسساتية وبسيادة العقلية التآمرية والانهماك بالدفاع عن المنصب على حساب القيام بالواجبات التي يفترضها،وهي بذلك تمارس الفساد بكل أنواعه مما أدى إلى ظهور عدم استقرار سياسي سيما في الحياة السياسية العراقية[٣٠]،ومن خلال تحريك أجندات من شئنها أثارت النعرة الطائفية، و للحيلولة دون المشاركة السياسية الحقيقية لأعضاء المجتمع التي تعمل بدورها إلخلق فاعلية مؤثرة، في استقرار النظام السياسي[٣١].

واغلب النظم السياسية في الوطن العربي تمتلك (خارجة عن إرادة المجتمع) تغير القوانين لصالحها لاتصافها بشمولية التعامل في إدارة الدولة معتمدة أساليب القمع الموجهة، والمنظمة ضد مناوئيها كذلك لأتسمح بالاحتجاج الجمعي التلقائي،والمنظم ربما تقوم باحتواء المعارضة سلميا عن طريق الإغراء بإغداق الأموال

---

(٢٨) د.علي عوده العقابي – العراق بين سجال الانسحاب الامريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة –المجلة السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية – العدد ١٩ – بغداد –٢٠١١ – ص٩.

(٢٩) د.علي عوده العقابي – العراق بين سجال الانسحاب الامريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة المصدر نفسه.ص١١

(٣٠) د.ناظم نواف الشمري–ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية–المجلة السياسية والدولية–الجامعة المستنصرية–العدد–١٨–لسنة٢٠١١.ص٣١٤

(31)Hill, R, jonez.balkin. Administrative corruption Strategic management journal N0.4. 2006

لعناصرها القيادية من المال العام بصفة هبات، أو مكرمة من لدن صانع القرار السياسي.

ان انتشار الفساد في معظم مفاصل الدولة يهدد التقدم الذي حققه العراق للحد من دائرة العنف وتعزيز مؤسسات الدولة[٣٢]،ونتيجة لانتشار الفساد بدأت من عدم الاستقرار، والتنافس على غنائم المناصب، وقد يظهر(عدم الاستقرار) أيضا في الحكومات التي تدير مجتمعات غير متجانسة عقائديا، ويمكن لعدم الاستقرار أن يدفع بالساسة، والمضاربين الجدد إلى الحصول على ما أمكن من المكاسب الخاصة على المدى القصير.

وللحد من ظاهرة الفساد يمكن للإصلاحات الجادة في ظل الاستقرار السياسي إن تؤدي إلى:-

١. التركز على الفاعليةالمجتمعية في اختيار الحكام، وممثليهم
٢. المساهمة في صنع السياسات، والقرارات الايجابية بصيغتها المباشرة، أو بالإنابة، وهي الكفيلة بالقضاء على شمولية الأنظمة السياسية.
٣. حل لغز التردي فيمستوىالأداء،ونسبالانجاز المتدني الذي تعاني منه ابرز المشاريع الحكومية المنفذ منها، وماهو قيد الانجاز.
٤. الحد من استشراء ظاهرة الفساد السياسي الضاربة جذورها والممتدةفي عمق مؤسسات اغلب مفاصل الدولة عبر تقنين مخطط استراتيجي يهدفللسيطرة على مفاصل الحياة الاقتصادية للبلد ثم استغلالها للصالح العام، ورفع الحالة المعاشية، والصحية للمجتمع والقضاء على مشكلة تفشي الإمراض،والبطالة بشكل عملي[٣٣].

إنالفساد السياسي يشكل خطرا كبيراكونه يشجع على انتهاك القانون، والدستور، وهو تبرير مقنن،ومشرعن للتغطية على عمليات تهريب المجرمين،

([٣٢]) د.علي عوده العقابي – العراق بين سجال الانسحاب الامريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة –مصدر سبق ذكره– ص٧.

([٣٣]) علي وتوت–ظاهرة الفساد في العراق– ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال–شبكة النبأ المعلوماتية – العدد–80–لسنة–٢٠٠٦.ص٥ http://annabaa.org/nbanews/htm58l5

والمفسدون مع الأموال خارج البلدان بذريعة الحصانة، أو الإجراءات القضائية، وما تطلبه من موافقات لإصدار مذكرات القبض، والإحالة القضائية.

كما إن الفساد الإداري والمالي يشكلان آفة كبيرة مزمنة مابرحت تنخر فياقتصاديات مجتمعات العالم،ولاعتبار(الفساد بكل أنواعه) نقيض الإصلاح، والبناء، وهو ممارسات لسلوكيات يغلب عليها طابع النفعية الفردية المفرطة بأنانيها على المصالح العامة، واستغلالها لتحقيق مكاسب مادية.

غالبا ما يشكل الفساد السياسي،والفساد الاداري والمالي جدلية ذات منافع تبادلية من حيث توفير الغطاء الشرعي للفساد الاداري والمالي،او توفير الغطاء المالي المسروق من المال العام لا دامة اشخاص النظام السياسي عن طريق الانتخابات المزورة او تقديم مغريات للناخبين

إن المسؤول الفاسد غالبا مايستخدم حرية القرار المعطى له لمحاباة المفسدين،أو لتغطية نشاطهم من أجل تقاسم المنافع مع المفسدين، وأيضا من خلال هدر المبالغ المخصصة للخدمات،أو بتقليلها أو تأخيرها،أو منعها او تحويل تراخيصها لمشاريع لا وجود لها على ارض الواقع[٣٤].

هذه الممارسات وتلك قد تدمر شرعية الحكومة، ومصداقيتها ثم تؤدي لعدم انضباط المجتمع اتجاه قوانينها وأنظمتها[٣٥].

وما يخشى من استفحال ظاهرة التسلطية (الاستبداد) التي تعانى منها المجتمعات ذات الأنظمة الشمولية، حيث تكمن خطورتها في امتلاكها لصناعة القرارالذي يكون ملزما لجميع الأطراف، حتى لو كان مجحفا لهم، واختراقه يؤدي للمسائلة القانونية، وقد تصل في بعض الأحيان إلى حكم الإعدام، أو النفي خارج البلاد، أو السجن، أوالاعتقال الجماعي للأهل والأقارب بجريرة إلأبناء، وبذريعة الحفاظ على قيم الفضيلة، وإصلاح المبادئ الأخلاق في المجتمع ناسيا، أو متناسيا

(٣٤) جريدة الرأي العام –افتتاحية –المحرر–العدد–١٩٢–بغداد– ١١–٥–٢٠١١

(٣٥) سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم مصدر سبق ذكره–ص ١٧٨

بأنه لايمكن إصلاح أخلاق الناس من خلال طرائق العنف، أوالمواعظ والنصح الذي يحمل بين ثناياه استبدادا خفي اعلى ما كان يفعله القدماء.

فالأخلاق هي وليدة ظروفها الاجتماعية والمحيطة بها، وليست وليدة النظم الشمولية ما لم تتغير تلك الظروف فلا نأمل أن تتغير الأخلاق كما نهوى،وبهذا يصدق القول غَيرمعيشة المرء تتغير أخلاقه[٣٦].

وهناكأسباب أخرى للفساد،وهي كثيرة إضافة لما ذكر،وتتمحور، و تدفع باتجاه ممارسة هذا السلوك منها ما هو باطني يعود للنفوس السيئة،وما جبلت عليه.

وأخر ظاهري يعود للظروف المجتمعية الدافعة لممارسة الفساد ويمكن ان يسمى بالفساد الافقي (يمارسه صغار الموظفين) ودافعيته عوامل مر ذكرها كالفقر، والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم العشائرية التقليدية وروابط القرابة و النسب،او فساد عمودي يشمل كبار المسؤولين ويتعلق بقضايا اكبر من مجرد معاملات ادارية انيه بل يسعى الى تحقيق اهداف ومكاسب اكبر على المدى البعيد.

إن البواعث النفسية الناتجة عن الفهم الخاطئ للحقائق، وطرائق التعامل معها،وعدم جدية احتساب نتائج التصرفات من قبل الإفراد اللذين يعانون من عدم التوازن في تركيبتهم السيكولوجية الدافعة لارتكاب السوء الذي يؤدي للضرر بالنفع العام على المستويين الفردي،ومستوى النظام[٣٧]،ومن الواضح أن بعض عمليات الفساد ترافقها إعمالا غير رشيدة لها تأثيرها السلبي اتجاه إفراد المجتمع، والنظام.

السؤالالذي يجب الانتباه له، ويستوجب الإجابة عليههو ما هي المتغيرات المسؤولة عن التردي الحاصل للفرد، والمجتمع؟ مما لا شكفيه ان هنالك أسباب عدة وراء ذلك منها:-

---

([٣٦])د. علي الوردي- الأخلاق،الضائعمنالمواردالخلقية-: دارالوراقللنشر-٢٠٠٧م-ص٢٣

([٣٧]) د. صادق الأسود-علم الاجتماع السياسي-أسسه وإبعاده - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- بغداد-لسنة-١٩٩٠م-ص٣٢٢

١. الأنظمة السياسية (السلطة السياسية)

إن النظام السياسي لأي دولة في العالم مهما كان نوعه،أو شكله إنما هو مجموعة من عناصر متضافرة الغايات هدفها إبقاء المجتمع كيان قائم بذاته يدار من قبل سلطة سياسية.

إذاما أخذنا بالحسبان انه(النظام) جزء من المنظومة المجتمعية المتكونة من نظام اقتصادي،قضائي،قانوني، ثقافي..الخ.

فالأنظمة السياسية تشترك بمجموعة عناصرك التنظيم السياسي، القواعد السياسية، العلاقات السياسية، الوعي السياسي وكلا مؤثرا بالأخر،و مؤثرا فيه معتمدا علية متفاعلا معه هذا التفاعل ليس اعتباطا بل هو نتاج مشترك لجدلية هذه العناصر مع بعضها البعض لتشكل النظام السياسي.

ويمكن إن نعتبر مؤسسات الحياة الاجتماعيةالمتكونة من جماعات الضغط، والأعراف الثقافية، والدينية، والوظائف، والإدارة السياسية كلها أجزاء متكاملة ومتفاعلة مع النظام السياسي[٣٨]، وإن النظام السياسي يعد جزء من المنظومة المجتمعية لكنه يتميز عنها بسلطته الفوقية في صنع القرارات الملزمة لتحقيق الاستقرار أولا ثم الوصول للغايات، والأهداف المجتمعية ثانيا عبر تفعيل الطاقات الكامنة في المجتمع مع الحفاظ على وحدة المجتمع من الفرقة، والتناحر ثالثا.

ومن المعروف أن منظمة الشفافية الدولية وإن كانت بعيدة ميدانيا عن الواقع العراقي فإنها تضع عددا من المعايير التي تصلح للقياس في كل مكان من العالم تقريبا، ثم إن اختلال التقييمات يجب أن لا تقلل من المخاطر[٣٩]، فالبنك الدولي الذي يصف الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة لأجل الفائدة الشخصية، حيث تتساوى مخاطر الفساد، سواء على نطاق واسع، أو ضعيف في أنها تقوض تطور المجتمع المدني وتفاقم الفقرفيه، خصوصا عندما يسيء صناع القرار إدارة أو استخدام الموارد العامة التي كان يجب أن تستخدم لإيجاد حياة أفضل، كما أنه يشكل من جهة أخرى

([٣٨]) د جواد الكاظم و.د. علي غالب العاني– الأنظمة السياسية–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي –جامعة بغداد–ك كلية القانون– دار الحكمة– لسنة ١٩٩١م– ص٥

([٣٩]) جابر حبيب جابر. جريدة الشرق الأوسط– صفحة الرأيمصدر سبق ذكره

تهديدا خاصا للديمقراطية وحكم القانون، وتحديدا في البلدان النامية الانتقالية، حيث يقوض المساءلة المالية ويعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية ويعيق الأداء الاقتصادي، ويقلل الثقة بالنظامين القانوني والقضائي، ومن المعروفان الأنظمة السياسية(مهما تكن فاسدة او صالحة) تؤثر، وتتأثر بمجتمعاتها لكن غلبة التأثير تكون لصالح النظم لما تملكه من القوة والسلطان على الرعية إي إن الفئات الأقوى والأصلح تصل إلى الحكم وتخضع المجتمع لسلطاتها[٤٠]، وإن إساءة استخدام السلطة عادة ما تكون أهداف غير مشروعة من قبل النظام السياسي اتجاه المجتمع قد تؤثر على المنظومة المجتمعية كافة–اقتصادية، ثقافية، قانونية، وماتخلفه من تردي لأوضاع المجتمع، و قد تخلق نوع من الخنوع يعطى للسلطة أرجحيه على سواها بذلك يتسع بطشها على حساب الحريات المجتمعية[٤١].

إن النظام السياسي العراقي اليوم أصبح حاضنة فعالة تدعم حالات الفساد وصوره، فالعراق من الدول المشهورة بالفساد فأقل ما يقال عنه بأنه أصبح مرآة كبيرة يشاهد فيها المجتمع العراقي حجم الخراب الذي أصابه[٤٢] ٤.

٢. الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية غالبا ما تعبر عن محيطها، و تساعد على تكييف نظامه السياسي ضمن سياقاتها المعدة سلفا لذلك هي تسعى لتنشئة قاعدتها السياسية، وتعمل على تعبئتها سياسيا، وثقافيا مهما اختلفت المجتمعات من حيث الثقافة السياسية السائدة فيها، ومستوى وعيها حتى نظامها السياسي فالقاعدة السياسية ضرورة مستدامة لعمل الأحزاب.

([40]) Damon Linker(The Prince of Harvard.) National Review(20November 2000),P.26

([٤١]) د. عبد الرضا الطعان– الفكر السياسي في العراق القديم–دار الرشيد للنشر– بغداد–١٩٨١–ص٤٧٦

([٤٢]) علاء حميد–رؤيةفيالفساد– شبكةالنبأالمعلوماتيةالعدد ٨٠–ك٢–٢٠٠٦

www.annabaa.org/nbahome/nba.html00/80

كان من الممكن إن تنحى هذه الأحزاب منحى الأحزاب البريطانية ذات التجربة الديمقراطية العريقة لولا وجود نزعة الزعامة والتفكير الارستقراطيالمفرطة لمؤسسيها[٤٣].

تتميز الكثير منها بأنها برلمانية تدعم سلطة الحكومة وصولا للمناصب دون انفتاحها على شرائح المجتمع الفقيرةمما جعلها تعيش في عزلة أبعدتها عن حاجات وتطلعات المجتمع، وبالتالي الانعزال الطبيعي عن الحياة السياسية[٤٤] لاسيما إن الأحزاب السياسيةتعد من أهم ركائز النظام السياسي كونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية التي توفر أمكانية المشاركة السياسية،والتعبير عن الرأي المجتمعي، وبرمجة المصالح ثم التنسيق بينها حسب أولوياتها، وهي أداة من أدوات التعبئة السياسية.

تساهمالأحزاب بشرعية نظام الحكم عن طريق الانتخاب، وإلا تصبح شمولية متسلطة تؤدي إلى الاستحواذ على جميع الأنشطة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية ثم تحولها لصالح مشروعها الحزبي الذي يضر بتنمية قدرات المجتمع في إدراكه لمشكلاته كييؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، أو يكون الرقيب المقيم لأداء النظام[٤٥].

تشترك الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية المشاركة في الحكم الجديد أو المتحالفة معها، ومنها شخصيات سياسية لها نفوذ تقوم بعمليات غير مشروعة تساعد على الشروع في أعمال فساد وإفساد لمؤسسات الدولة.

كما تدخلت الأحزاب والشخصيات السياسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الاستحواذ على مشاريع اقتصادية كبرى بالتعاقد مع الشركات الخارجية التي أنيط بها مهمة من مهمات الأعمار في العراق[٤٦].

([٤٣]) لقاء مكي–خارطة القوى السياسية في العراق– موسوعة المعرفة– ملفات خاصة– ملف العراق–٧–٤–٢٠٠٥

([٤٤]) لطيف القصاب–تجربة العمل الحزبي العراقي وغياب الطبقة الوسطى–مركز المستقبل للدراسات والبحوث–شبكة النبأ المعلوماتية–١٩–١–٢٠٠٩. http://mcsr.net/activities/htm l059

([٤٥]) د جمال باروت، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٢، بيروت،٢٠٠٤ص٨٣

([٤٦]) جميل عوده–تقرير مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث حول الفساد الإداري والمالي في العراق–شبكة النبأ المعلوماتية العدد٨٠ك٢–٢٠٠٦

وقد فرضت الشخصيات الحزبية في أنحاء العراق على دوائر الدولة مثل مديريات التربية والصحة أسماء معينة منها جزء من الحزب السياسي والكثير منها على وفق مبدأ التعيين مقابل المال، بينما ظل الكثير من العراقيين من ذوي الكفاءات عاطلين عن العمل.

كما لعبت العلاقات الشخصية والحزبية والعشائرية في ملفات التوظيف دورا غير مسبوق، فقدم بعض الشخصيات السياسية المرموقة أبناءه وأقرباءه وأبناء عشيرته والمقربين له لتولي مناصب وزارية عالية، دون مراعاة الخبرة والكفاءة المطلوبين في شغل هذه الوظائف، ووكل بعض هذه الشخصيات إدارة الشؤون الأمنية لأقربائه وحزبه فان ذلك سيترك تداعياته على المستقبل المنظور فالبناء يحتاج إلى جهد جماعي يتم خلاله التخلي عن الأهداف الفرعية لصالح اهداف اعليوأسمى هو بناء عراق ديمقراطي مستقر[٤٧].

وقد هيأ الفراغ السياسي والإداري الذي خلفه السقوط المفاجئللنظام العراقي السابق فرصة ثمينة للتشكيلات الحزبية، لأن تملأ دوائر الدولة بالموظفين المنتمين أو المتعاونين معها من خلال التوافق السياسي فيما بينها، ولكون غالبية الأحزاب، والشخصيات السياسية لا تمتلك ملاك سياسي بالحجم المطلوب لشغل مناصب إدارية جديدة، فإن بعض الأحزاب عمدت إلى فتح باب الانتماء بتقديم مغريات منها الوعد بالتوظيف، إلا أن أعضاء بعض الأحزاب ممن تولوا طلبات التوظيف انحرفوا بمهمة التوظيف عن مسارها الصحيح، وأخذوا يتعاملون بالرشوة مقابل كل طلب يتقدم به المواطن العاطل عن العمل.

([٤٧]) د.هيفاء احمد محمد. ود. سداد مولود سبع–التيارات الحزبية العراقية بعد الاحتلال ودورها في إعادة بناء الدولة– في علاء عكاب (محررا) مصدر سابق.ص٦٧٨–٦٧٩

المبحث الثالث

تأثير الفساد في مقومات الوحدة الوطنية للمجتمع

يعتمد البنيان ألاجتماعي على تماسك أبنائه،وهذا التماسك لآياتي من فراغ إنما يعتمد على أسس كثيرة أهمها المعرفة، والفهم ألمشتركة للقيم، والقواعد التي يؤمنون بها، وعلى ما تفرضه المواطنة من تماسك اجتماعي.

وألفهم ألمشترك يكتسبه ألفرد من بيئته في المراحل الأولى لحياته كالمعرفة، والمهارات، وقواعد ألتصرف ليكون مؤهلا للمساهمة ألفاعلة في الأنشطة ألاجتماعية ألشاملة،وبحسب قدراته،وهذه القدرات لأتكون صالحة، ولا منسجمة في مجتمع يسوده فساد متنوع الإشكال مما يجعل منه مجتمعا مختل ألتوازن يعيش مواطنيه حالة من الغربة تشعرهم بعدمية الانتماء لوطن واحد وبالتالي يؤدي إلى تفكيك روابط، وشرائط لمواطنة.

يقصد بالوحدة الوطنية هي تلك الروابط المشتركة، والمتراكمة عبر الأزمان،والتي خلقت ثوابت اجتماعية لها صفات مقدسة بين إفراد المجتمع الواحد كالانتماء إلى بقعة أرض معينه فهي تعني لهم الاستقرار بشكل ثابت، ويفترض الدفاع عنها،والمشاركة في إدارتها طبقا للقوانين،أو الأعراف المتفق عليها لتنظيم أمورها، و يتمتع الجميع بشكل متساوي في الحقوق،والواجبات.

من هذه الحقيقة نستطيع أن ننطلق لمفهوم المواطنة، وإعطائها صورة اشمل من الاستقرار في بقعة أرض معينة والانتساب لمكان بذاته بل إلى العلاقة المجتمعية الأكثر تعميما، واتساعا ألا وهي روابط المشاعر المكتسبة من الموروث الفكري للمجتمع والتي تشكل روح الانتماء للمواطنة،وقاسمها المشترك الذي لا يمكن أن يتحقق دون تربية باتجاه المواطنة كونها قلب المجتمع النابض.

إن المقومات الأساسية للوحدة الوطنية تتمحور حول صيانة، واحترام الحقوق، والواجبات، و أهمها الحقوق المدنية المتمثلة في حق التمتع بالحياة مع توفير الأمن، والأمان للجميع بغض النظر عن الانتماء العرقي،أو الطائفي،وكذلك عدم إخضاع الأفراد للتعذيب، أو العقوبة القاسية غير الإنسانية التي تحط من كرامته

كانسان، وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه، وعدم استرقاق أحد،والمتاجرة به،و تبدأ هذه الحقوق من حق الحياة، وتكون متلازمة مع حق الحماية الشخصية للمواطن من إي محاولات تهديد لحياته، أو وجوده[٤٨].

وما يخص حقوقه السياسيةفتشمل حقوقه الانتخابات في السلطة التشريعية، والسلطات المحلية، والترشيح للمناصب العليا كما يحق لكل مواطن من تكوين الأحزاب ضمن الصيغ المعمول بها،وحق المشاركة في صناعة القرار السياسي،أو التأثير فيه،وله الحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، والحق في التجمع السلمي[٤٩].

ولعل أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية[٥٠].

إن الفساد يعد معوقا لوحدة ألمجتمع، وهولا يسمح بتحقيق أي تطور باتجاه ألتحول ألديمقراطي في إي بلد وينتقل بالمواطنة من كونها قيمه اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر من خلالها أفراد ألمجتمع عننضجهم ألثقافي، والمعرفي، والحضاري، والإدراك السياسي الحقيقيإلى مجرد توافق، أو ترتيب سياسي موثق بنصوص قانونية، أو دستورية[٥١].

---

(٤٨) جواد كاظم محسن–المواطنة :الحقوق والواجبات من منظور إسلامي–المجلة السياسية والدولية–العدد–١٨– الجامعة المستنصرية–بغداد–٢٠١١.ص٤٣٥

(٤٩) حسان ايو– مفهوم المواطنة– الحوار المتمدن–مواضيع وأبحاث سياسية– العدد–١٤٧١–٢٤–٢–٢٠٠٦م. http://lwww.ahewar.org/debat/show.art.asp?cid=17

(٥٠) علي وتوت– ظاهرة الفساد في العراق ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال – شبكة النبأ المعلوماتية مصدر سبق ذكره.

(٥١) رشيد عمارة ياس الزيدي – أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال – المجلة العربية للعلوم السياسية – عدد – ١٤ – بيروت – ٢٠٠٧ م – ص٢٤

الوحدة الوطنية تعني المواطنة ومفهوم المواطنة، هو مرادف لكلمة انتماء، وتعني العمل الفكري والاجتماعي في منهاج الحرية، وما يتمتع به أفراد المجتمع من حقوق، وصيانة لها ضمن كيان جغرافي معين[٥٢].

المواطنة الحقيقية تحرر الخطاب السياسي من التشبث بالطائفية، أو المذهبية، أو العنصرية، وهي مقاومه للتفتيتية والتقسيمية للمجتمع، وهي الركن ألحصين للوحدة ألاجتماعية رغم ألتعدديات والخصوصيات ألمذهبية أو ألدينية [٥٣]٣.

يمكن تحديد جملة من المؤشرات من خلالها قياس أداء الأنظمة السياسية في مدى تحقيق الفاعلية،والاستقرار السياسيين،وخير قياس هو اقتراب، او ابتعاد من بيده خيوط اللعبة السياسية، وما يتعلق بمدى النجاح في تطبيق قواعد الديمقراطية، والحريات العامة، والمشاركة في الحكم، والتداول السلمي للسلطة[٥٤]فكلما اقترب الأداء من تطبيق قواعد الديمقراطية كان النظام اقرب للصلاح.

ومن ما تبنيمكن إن يؤثر الفساد في مقومات الوحدة الوطنية من خلال الاتي:-

١. تأثير النظام السياسي الفاسد في الوحدة الوطنية من خلال افتعال الأزمات،وخلق نوع من عدم استقرار سياسي.

إن عدم الاستقرار السياسي يشكل خرقا فاضحا للوحدة الوطنية يظهر نتيجة السعي الحثيث للحصول إلى السلطة واستغلال المناصب للكسب الخاص،وإهمال الأهداف الاجتماعية، أو يكون عدم الاستقرار من تعاقب الأنظمة السياسية الفاسدة التي تدير تجمعات غير متجانسة، ويمكن أن يدفع بالأنظمة لمساندة المنتفعين من أثرياء الحروب، ومشاركتهم للاستحواذ قدر المستطاع على المكاسب الخاصة في

---

(٥٢) احمد عوض الرحمون – مشروع كيان عربي وحدوي نهضوي حضاري ذو أبعاد إنسانية – المستقبل العربي–مركز دراسات الوحدة العربية– عدد – ٣٣٧– بيروت– ٢٠٠٧ – ص٨٢

(٥٣) معن بشور – السبيل إلى أحياء الحركة القومية العربية – المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية– عدد – ٣٤٢ – بيروت – ٢٠٠٧ – ص١٢١.

(٥٤) د.منعم خميس مخلف– الشكل المستقبلي للنظام السياسي العراقي–مركز المستقبل للدراسات والبحوث ٢٠٠٥.
http://mcsr.net/activities/.html 005

المدى القصير، والبعيد ممايسبب في إعاقة المشاريع ذات النفع العام من جانب،ومن جانب أخر ضعف العلاقة بين أجهزة الأنظمة الإدارية، والمجتمع حيث يكون التقصير في الأداء الحكومي امرأ واردا لكثرت ترهله،ورتابته المستفحلة بشكل خطير في انجاز الخدمات العامة، والخاصة زياد على شيوع الولاءات الحزبية التي مكنت من استشراء ظاهرة المحسوبية على حساب الكفاءة،و التكافؤ التنافسي ثم طغيان ذلك على الحس الوطني الممثل الحقيقي لروح المواطنة الأمر الذي جعل اللحمة المجتمعية خاوية مفككة،وانعدام دورها الرقابي للنظام السياسي الذي يحاول جاهدا الالتفاف حول إجهاض مبادئ الديمقراطية كنظام يسعي لرقي الإنسان،ويهدف لتطوير حضارته، والعكس يعني التخلف والاستعباد[٥٥].

ان العراق يعيش معضلة غياب العدالة السياسية– الاجتماعية، وان مستوى الوعي لدى النخب ولدى المواطن متدنية اتجاه مصالح الدولة،وإذا ما أخذنا موضوع الديمقراطية والتي تعني في جوهرها آليات للمشاركة السياسية،وقد ارتبطت لدى العراقي إلى حد بعيد،و بدلالات ان شرعيه السلطة(النظام السياسي في معناه الضيق)لاترتبط بالمشاركة السياسية، والتعددية بل بكيفية حفظ المذهب والقومية[٥٦].

أن تدمير الديمقراطية من قبل النظام السياسي يعني الرجوع بالمجتمع لمستنقع الفساد،والاستبداد السياسي الممزق للوحدة الوطنية، و ظهور مثل هكذا قيادات تفتقر إلى الكفاءة والنزاهة حين استلامها لمقاليد الحكم تكون هزيلة في إدارة الدولة ثم تميل شيئا فشيء للنظام الشمولي الذي يمكنها من تغيب الحريات العامة، وتحجيم دور مؤسسات المجتمع المدني، ومنع الإعلام من أداء دوره الرقابي.

حينها يمكن القول إن مكنونات الأنظمة السياسية الفاسدة لها إبعادها الزمنية العميقة المستمرة، والمستقرة في ذهنية شرائح المجتمع المتعددة،وكانت نوعية العلاقة الكامنة للأنظمة المتعاقبة قائمة على أساس ديمومة عامل الفساد لأجل إدامة وجود

([٥٥]) حسن حسين كاظم– بانوراما الامريكوقراطية وتفتيت العراق–مجلة الأستاذ–كلية التربية ابن الرشد–العدد–٧٠– بغداد–٢٠٠٨–ص٨٢٩

([٥٦]) د.خضير عباس عطوان–نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية –في علاء عكاب (محررا) مصدر سبق ذكره.ص١٥٧

أصحاب الفعل السياسي، وما زال واقع العمل السياسي العراقي يصوغ فعله السياسي على شيوع حالة انهدام التقارب المزمن(بين المجتمع والنظام)،و عدم سلامة المجال السياسي بينهما[٥٧].

٢. على مستوى تأثير الأحزاب في الوحدة الوطنية.

في العرف السياسي إن مفهوم الحزب بصفة عامة هو مجموعة منظمة تسعى عادة لتحقيق أهداف محددة سلفا، والمحافظة عليها عبر المشاركة بين إفرادها ضمن برامج مخطط لها، وصولا لغاياتها وفق أيديولوجيا عادة ما تكون واضحة الرؤى، ومجال عملها هو محيطها الجمعي الذي تؤثر فيه، وتتأثر به.

ومن البديهي إن أهداف الأحزاب السياسية علوجه البسيطة ما هي إلا تعبرا عن مصالحها،أو مصالح مجتمعاتها، أو على الأقل شرائح منها.

الخيارات التي تفرضها الأحزاب من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج الاقتصادي، وامتلاك صناعة القرار السياسي الذي يكون مجحفا لخيارات الناخبين ثم تفعل فعلها التأثيري في وحدة الصف الوطني من خلال تشتيت الأفكار بين طائفية قومية دينية مما أدبإلى صعود مجموعة قوى طائفية سيست المذهب بنسب عالية،وقوى أخرى عرقية،وقوى علمانية فبرزت نتائج مشوهة في العملية السياسية[٥٨] بمعنى أكثر دقة هوان احتكار السلطة من قبل طوائف سياسية، أو حزبية اجتماعية كانت،أم دينية من شانها إلحاق الأذى باللحمة المجتمعية،وتكون عواقبها غير حميدة مما يضطر المتضرر منها لسلوك طرائق ربما تكون صائبة أو غير صائبة لإصلاح ما أفسدته تلك المجاميع من خلل مادي أو معنوي سوأ كان بشكل كبت ديني، أو إقصائي لإبعادها عن المشاركة في العملية السياسية.

قد يدفعها انتقاما لخرق القواعد، والسلوك الاجتماعي السوي، والانضواء تحت اطر تنظيمية بعينها،أو تتجه للانجراف الربحي الاقتصادي أللا مشروع،أو اختيار جانب المعارضة غير الهادفة المنطوية

---

(٥٧) علاء حميد – رؤيةفيالفساد– شبكةالنبأالمعلوماتية– مصدر سبق ذكره

(٥٨) د. ستار جبار علاوي– الانتخابات العامة وبناء الدولة في العراق – علاء عكاب (محررا) مصدر سبق ذكره –ص٦٩

تحت الطائفة الدينية، التيارات المذهبية، التجمعات العنصرية البدائية للقبيلة، والعشيرة أم للمحلة وغيرها مما قد يعرض الوحدة الوطنية لانتكاسات حادة[٥٩].

نستخلص من ذلك إن السلطة السياسية إذ ما استغلت من قبل مجاميع سياسية تهيمن على النظام السياسي دون مراعاة مصالح،وثقافة وإرادة الرأي العام المجتمعي سوف تمارس دورا سلبيا لا تتحقق بموجبه الرفاهية الجمعية المتكاملة.

نتيجة لذلك لن يتمكن النظام، والأحزاب السياسية الساندة له من إرساء الأسس النموذجية لبناء دولته المدنية، بل يساهم في إذكاء نار الصراعات السياسية المستمرة،وتوسيع مساحة الانحطاط السياسي والثقافي، ومظاهره[٦٠].

كي يبتعد المجتمع عن هذا المصير استوجب العمل الدؤوب لإيجاد أنماط جديدة للثقافة الديمقراطية ولا يتم ذلك إلا من خلال خلق تصور تام ورافض لدى إفراد المجتمع إزاء أية محاولة للحكم الشمولي المطلق حتى لو كان يمتلك الشرعية المكتسبة انتخابيا.

إن الانفراد بالحكم من قبل أحزاب بعينها ومحاولتها الاستمرار بالسلطة هو مورثه للفساد بكل أنواعه فلا غرابه من العبث بالمال العام عن طريقالمكاسب المتأتية من الخصخصة وعوائق الامتيازات، أما الشركات التي تحتفظ بالقدرة على الاحتكار بالرشوة فإنها تحد من فعالية المكاسب التي قد تحققها الدولة بنقل مؤسساتها العامة إلى ملكية القطاع الخاص. وقد خلقت هذه الثقافة التي امتدت لعقود،ولا تزال أكثر فعالية من الماضي في مجتمعنا بدليل شهوة التسلط لدى قيادات الأحزاب، وسعيها الحثيث للوصول لسدة الحكم، وتمسكها بالسلطة حتى لو خسرت الانتخابات.

عودة لمبرهنة البحث والإجابة على الأسئلة التي طرحت ما هو الفساد السياسي ؟وما هي دلالاته؟حيث تمت الإجابة عليها في المبحث الأول الذي تضمن مفهوم الفساد بصيغه العامة وفي المبحث الثاني الذي تطرق لمفهوم الفساد السياسي ودلالاته. ان المتتبع لتاريخ العراق السياسي يجد انه شهد تعاقب كثير من الدساتير

---

(٥٩) لطيف القصاب-- مستقبل العراق في ظل الديمقراطية التوافقية-صحيفة الصباح-اراء- بغداد-٣١-١٠-٢٠٠٨

(٦٠) يعقوب يوسف جبر الرفاعي – الطبقة السياسية –صحيفة الصباح- اراء- بغداد-٣٠-٧-٢٠١٠م.

المؤقتة في ظل حكومات متعاقبة وكل الدساتير تنص على مجموعة من القوانين تخص حقوق الإنسان،والحريات الخاصة إلا انه في كل الدساتير تقريبا لم تكن هناك بيئة احترمت او تحترم هذه الحقوق حتى بعد ٢٠٠٣[٦١]،وكانت كل الأنظمة تقريبا منحازة لعدم الاعتراف بهذه الحقوق، وقد يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني، الممثل للإرادة غير المنحازة، وتكون الجهة الرقابية المدعومة بالصحافة الحرة للحد من استفحال ظواهر الفساد بكل أشكاله[٦٢]. إما الجانب الثاني للسؤال والذي كان هل إن الفساد السياسي نظرية أم سلوك غير أخلاقي؟ الإجابة نستدل عليها من خلال ما ينطوي عليه الفساد من هدر واستلاب حقوق الآخرين بغير وجهة حق وهو عمل تخريبي بحت إطاره غير إصلاحي يسعى لتحقيق المنافع الخاصة بطرائق تتنافى والعرف العام إما النظرية غالبا ما تكون ذات اطر إصلاحية عامة هدفها وغاياتها النفع العام، النظرية تتصف بالموضوعية لاعتماد أطرها مقاييس علمية دقيقة لحل الأزمات بينما الفساد ليس له مثل هذه المقاييس غايته عن قصد او غيره هو خلق المشاكل.

إما انعكاساته في الوحدة الوطنية قد باتت واضحة من عدم الاستقرار الذي قد يحصل في المجتمع وسرقة أمواله والمزايدات الحزبية التي أثقلت كاهله حيث دفعته للتقوقع الاثني،الطائفي،القومي، السياسي الديني.

الخاتمة:-

خلال محاور البحث ظهرت عدة نتائج لخصت كالاتي:-

١. إن أولالمهام التي تواجه النظام السياسي وجود الفساد في جميع مفاصل الدولة وربما يؤدي استحكامه إلى خلق أزمات سياسية اقتصادية اجتماعية متباينة المضمون تفضي الى تقصيرالنظام السياسي، في أداء مهامه الوطنية.
٢. أكثر المؤثرات التي شكلت خطرا بالضد لهيكلية الدولة، ولمؤسساتها المجتمعية هي ظاهرة الفساد بكل أنواعه الأخلاقي، الإداري، المالي، السياسي، القضائي رغم

([٦١]) د. مها ايوب- حقوق الانسان في التشريعات العراقية ،قراءة في ضوء البناء الاستراتيجي-في علاء عكاب (محررا) مصدر سابق.ص٤٧٠

([٦٢]) سعد صلاح مخلص -سياسة الفساد وفساد السياسة في العراق- شفاف الشرق الأوسط- ١٠-١-٢٠٠٦م htt://www.metransparent.com./old/authors/Arabic/saad_khals.

عدم وجود حدود فاصلة بين مسمياته عدا اختلاف وجها نظر الباحثين واشد أنواع الفساد هو الفساد السياسي من حيث امتلاك مقاليد الحكم وصناعة القرار.

٣. الفساد السياسي ظاهرة غير أخلاقية من حيث تجرد الإنسان من أدميته تعاقبا وتواترا وتنمو معه وتبات جزءا من كينونته عند ذاك يورثها لمحيطة الاجتماعي حتى تصير جزء من بنيته الثقافية.

٤. أهم أسباب الفساد السياسي ابتعاد النظام السياسي عن المجتمع وشمولية ممارسة السلطة وكبت الحريات.

٥. كثرة الأحزاب السياسية وتنازعها على السلطة قد تؤدي لتشتيت الفكر الاجتماعي مما يسبب تعدد الولاءات.

٦. إن للفاعلية المجتمعية في اختيار الحكام، وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات الايجابية بصيغها المباشرة، أو بالإنابة هي الكفيلة بالقضاء على شمولية النظم السياسية أولا، وحل لغز التردي فيمستوىالأداءونسبالانجاز المتدني الذي تعاني منه ابرز المشاريع الحكومية المنفذ منها وماهو قيد التنفيذ ثانيا، وثالثا الحد من استشراء ظاهرة الفساد السياسي الضاربة جذورها في عمق المرافق الحيوية للدولة.

٧. الفاسدون غالبا ما يستخدموا حرية القرار المعطى لهم لمحاباة المفسدين،أو لتغطية نشاطهم من أجل منفعة شخصية لهم من خلال هدر المبالغ المخصصة للخدمات.

٨. النظام السياسي يعد جزء من المنظومة المجتمعية لكنه يتميز عنها بسلطويته الفوقية في صنع القرارات الملزمة لتحقيق الاستقرار أولا ثم الوصول للغايات، والأهداف المجتمعية ثانيا عبر شحذ الهمم، والطاقات الكامنة في المجتمع والمحافظة على وحدة المجتمع من الفرقة والتناحر.

ملخص البحث

العراق بعد ٢٠٠٣شهد مرحلة جديدة من الحرية الاجتماعية والسياسية وتطور في العلاقات بين الحاكم والمحكوم حيث اصبح المجتمع هو الذي يختار الحاكم عن طريق الانتخابات الحرة عكس ما كان علية من شمولية الانظمة السابقة وسلب الارادةالا ان كل جديد لابد من وجود عوائقاو ظواهرغريبة كالأزمات السياسية، الاقتصادية،الاجتماعية التي تتباين في أشكالها،وأحجامها ولعل من أكثرها تأثيراً بعد الإرهاب هي ظاهرة الفساد، وبكل أنواعه الإداري والمالي، والسياسي، والقضائي.

إن الفساد يمثل تحدياً خطيراً في وجه التنمية لأن ممارسيه يستخدموا أساليب متقدمة في ظل تطورات تقنية المعلومات، وهيمنة القطاعات الاقتصاديات الخدمية، ورفع حواجز الحماية التجارية أمام تدفقات الاستثمارات، والخدمات المالية فسرعة، وانتشار الاتصالات الإلكترونية سهل انجاز الأعمال غير المشروعة، وأصبح من السهولة التلاعب بالأسواق المالية العالمية التي تسبب في أزمات مالية عنيفة للدول،والشركات،والبنوك في مختلف بلدان العالم إما على الصعيد السياسي فالفساد يقوض الديمقراطية عن طريق تزوير الانتخابات من خلال التلاعب بالتمثيل النيابي ويغير مسار الحكومة وتشويه مسارها.

إما على مستوى الهيئات التشريعية فقد سيست في بعض جوانبها وان الحيادية المطلوبة من السلطة التشريعية قد ابتعدت عن استقلاليتها في سن وتشريع القوانين مما ينعكس،ويقلل من المساءلة في عملية صنع القرار السياسي.

أما الفساد القضائي فإنه يعرض سيادة القانون للخطر وفساد الإدارة العامة الذي ينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات.

فالسلطة القضائية تحمي تطبيقاتها، وتحافظ عليها من الخرق، والتجاوز، ومحاسبة المتمردين،والخارجين عليها.

أي بمعنى أوسع ينخر الفساد في القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها، فيسيسها لصالح المفسدين،وتصبح المناصب الحكومية في ظل الفساد تباع وتشترى.

Research Summar

Iraq after 2003 witnessed a new phase of social and political freedom and development in the relations between the ruler and the ruled, where he became the community is the one who chooses the rulingthrough free elections. the opposite of what it was like from the universality of previous regimes and loss of the will, but the all-new has to be a hitch or strange phenomena of political Crisis، economic, social which vary in shapes, and sizes and perhaps the most influential post-terrorism is the phenomenon of corruption, and all the administrative and financial types, and political, and judicial.

Corruption is a serious challenge in the face of development because its practitioners use advanced methods in light of the information technology developments, and the dominance of sectors economies service, and raise protectionist barriers to investment flows, financial speed of services, and the proliferation of electronic communication easy unlawful acts achievement, and it became easy market manipulation Global Finance, which caused the financial crises violent countries, companies, and banks in various countries of the world, either at the political level corruption undermines democracy through electoral fraud by manipulating parliamentary representation and change the course of government and distort the tracker at the level of legislative bodies it has been politicized in some respects and that the neutrality required of the legislature may moved away from its independence at the age of laws and legislation, which is reflected, and reduces accountability in the political decision-making process.

The judicial corruption it displays the rule of law and the risk of corruption in public administration resulting in inequitable distribution of services.

The judiciary protects applications, and keeps them from rags, overtaking, and to hold the rebels and outlaws them.

Any broader sense rot of corruption in the institutional capacity of the government because it leads to the neglect of its procedures and the depletion of resources, Politicizes in favor of spoilers, and become government positions in light of corruption are bought and sold.